الأنصاري: العام الجامعي السابق شهد العديد من الإنجازات الجامعية على كافة المستويات

6

فريق اللجنة بحث شكوى والد الطالب الضابط المتوفي

السويط: انتقال «حقوق الإنسان» لمقر الكلية العسكرية للوقوف على ملابسات وفاة أحد طلابها

ثامر السويط

جانب من اجتماع اللجنة

تصوير – محمد صابر

ربيع سكر

قال عضو لجنة حقوق الإنسان البرلمانية ثامر السويط إن اللجنة عقدت اجتماعًا فرعيًا أمس الاثنين لبحث الشق الإنساني في قضية وفاة طالب في أكاديمية علي الصباح العسكرية بحضور رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي وعضو اللجنة النائب محمد هايف.

وأوضح السويط في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن مقدم الشكوى وهو والد الطالب المتوفى حضر أمس برفقة محاميه وتمت مناقشة القضية من جانبها الإنساني.

وبين أن صاحب الشكوى (والد الطالب المتوفى) قدم للجنة معلومات جديدة لم يكن يعلم عنها في السابق، مؤكدًا أن القضية منظورة أمام القضاء وأن هناك تحقيقًا إداريًا للوصول إلى النتائج المرجوة.

وأشار إلى تقديم الشاكي بعض المستندات مثل شهادة الوفاة وتقرير الطب الشرعي المبدئي الذي يشير إلى أن سبب الوفاة الإجهاد الحراري والمجهود البدني.

وقال السويط من الناحية الإنسانية توصلنا إلى قرار سوف يعرض على لجنة حقوق الإنسان بالانتقال إلى الكلية العسكرية لمتابعة القرار الإداري ومدى تطبيق الكلية لمبادئ حقوق الإنسان.

وأكد أن القضية لن تمر مرور الكرام، مستنكرًا المفهوم الخاطئ للتدريب والتحمل في الكليات العسكرية وهو أقرب إلى أسلوب التعذيب، معتبرًا أن هناك جهلًا وفسادًا وتسيبًا إداريًا.

وأعرب عن أسفه أن هذا المفهوم ينعكس على الطلبة الذين يؤدون خدمة لبلدهم ويتعرضون للتعذيب والذي قد يصل إلى مرحلة الوفاة.

واعتبر السويط أن المبالغة في التدريب تصبح بمثابة تعذيب ويصل الأمر إلى مرحلة الوفاة كما حدث مع طالبين من الضباط، مضيفًا أن أرواح الناس أصبحت اليوم في خطر على جميع الأصعدة نتيجة للإهمال وهذه المسالة لن تمر مرور الكرام.

أين حظوظ المتقاعدين والشباب الكويتي من حق الحصول على القسائم؟

نايف المرداس يسأل الروضان عن آلية توزيع القسائم الصناعية والمستشارين العالميين في «التجارة»

وجه النائب نايف المرداس حزمة من الاسئلة إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان تتعلق بتخصيص القسائم الصناعية حيث اكد انه يجب على الجهات الحكومية ان تكون اكثر حرصا على حماية اراضي و اموال الدولة إلا ان هناك قرارات وزارية جاءت من قبل الوزير الروضان تخالف كل الاعراف في حماية اراضي الدولة .

وتسأل المرداس ضمن حزمة الاسئلة الموجه إلى الوزير الروضان عن معايير التخصيص للقسائم الصناعية التي تم اقرارها من مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة وعن صحة الموافقات التي تم الحصول عليها من اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء وعرضها على اللجنة .

وتسأل المرداس : هل قام الوزير بالاجتماع ببعض اعضاء مجلس الامة لعرض الية التوطين وهل تم توجية الدعوة إلى جميع اعضاء مجلس الامة ؟ .

كما وجه المرداس حزمة اخرى من الاسئلة تتعلق بالمستشارين العالمين في وزارة التجارة والصناعة طالبا تزويده بأسماء المستشارين في وزارة التجارة والصناعة والجهات التابعة لها وقيمة المكافآت الشهرية لهم وصور من شهاداتهم الدراسية، وتزويده بالجهات الحكومية الأخرى التي يعمل بها هؤلاء المستشارون سواء كمستشارين او موظفين.

وأضاف: يرجى تزويدي بجميع محاضر الاجتماعات التي تم حضور المستشارين فيها وصفتهم والقرارات التي اتخذت بتلك الاجتماعات، وهل يوجد مستشار يعمل في مكتب الوزير ويعمل في نفس الوقت بالقطاع الخاص؟ وتابع: لماذا تم طلب تحديث دراسة الجدوى والذي كلف صاحب الموافقة مبالغ اضافية؟ وهل تم أخذ موافقة الهيئة العامة للبيئة على الأنشطة التي سيتم توطينها؟ وسبب تشكيل لجنة خارجية ومن اعضائها؟ وما مهامها؟ وما نتائجها؟

وتساءل: هل المستشارون يحضرون اجتماعات في مجالس الإدارات التابعة لوزارة التجارة والصناعة؟ وما الصفة القانونية لذلك؟ وهل يتدخل هؤلاء المستشارون في الموافقات على توزيع القسائم او الموافقات للمشاريع الصغيرة والمبادرات؟ .

نايف المرداس

وجاء نص الاسئلة على النحو التالي :

(القسائم الصناعية)

1 – ماهي معايير أولوية التخصيص للقسائم الصناعية التي تم إقرارها من مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة ؟

2 – هل تم أخذ الموافقة من اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء أو عرضها على اللجنة ؟

3 – هل قام الوزير بالاجتماع ببعض أعضاء مجلس الامة ؟ إن كانت الاجابة بنعم فيرجى تزويدي بمحضر الاجتماع وبأسماء من حضر من أعضاء مجلس الامة ومن حضر من (فرق) الوزير ، ونتائج الاجتماع ودواعي عقد هذا الاجتماع ؟

4 –من هم أعضاء الفريق الذي تم تطبيق معايير أولوية التوطين من قبلهم ؟ وهل هم من داخل الهيئة أو م خارجها ؟ وما هو ضمان الحيادية بالنتائج ؟

5 – ماذا سيكون مصير من حصل على موافقة ولا يرغب بالتحديث ؟ وما مصير من لديه موافقة ولم يتقدم بطلب التحديث ؟

6 – هل يوجد من الفريق من له صلة قرابة من الدرجة الاولى لمن حصل على موافقة ؟

7 – ما هو السند القانوني لاولوية التطبيق للمعايير على من قام بتحديث دراسته فقط ؟

8 – لماذا تم طلب تحديث دراسة الجدوى والذي كلف صاحب الموافقة مبالغ إضافية ؟

9 – هل تم أخذ موافقة الهيئة العامة للبيئة على الانشطة التي سيتم توطينها ؟

10 – سبب تشكيل لجنة خارجية ومن هم أعضائها ؟ وما هي مهامها ؟ وما هي نتائجها ؟

11 – هل قامت اللجنة بدراسة كل طلب من الطلبات التي تم رفعها من اللجنة الفنية بالهيئة العامة للصناعة ؟

12 – ما هي الدرجة التي اعتمدها مجلس إدارة الهيئة لتكون له أولوية التوطين والاعداد التي تم تحقيقها لهذه الدرجة ؟

13 – لماذا لم يعلن عن الدرجة المستحقة للحصول على التخصيص من باب الشفافية ؟

(استشارين التجارة)

1 – يرجى تزويدي بأسماء المستشارين في وزارة التجارة والصناعة والجهات التابعة لها وقيمة المكافآت الشهرية لهم وصورة من شهاداتهم الدراسية ؟

2 – يرجى تزويدي بالجهات الحكومية الاخرى الذين يعملون بها هؤلاء المستشارين سواء كمستشارين أو موظفين ؟

3 – هل المستشارين يحضرون اجتماعات في مجالس الادارات التابعة لوزارة للتجارة والصناعة وما هي الصفة القانونية لذلك ؟

4 – هل يتدخل هؤلاء المستشارين في الموافقات على توزيع القسائم أو الموافقات للمشاريع الصغيرة والمبادارات ؟

5 – يرجى تزويدي بجميع محاضر الاجتماعات التي تم حضور المستشارين فيها وصفتهم والقرارات التي اتخذت بتلك الاجتماعات؟

6 – هل يوجد مستشار يعمل في مكتب الوزير ويعمل في نفس الوقت بالقطاع الخاص ؟

المجلس يواصل متابعة تنفيذ برامج وخطط حل أزمة السكن

توفير الرعاية السكنية للمواطنين وتقليص طوابير الانتظار أولى الأولويات النيابية

◆ 39 سؤالا عن القضية الإسكانية و14 اقتراحا بقانون لتوفير بدائل لتعويض المواطنين

◆ طلبا مناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة تجاه القضية والوقوف على مشاريع البنية التحتية للمشاريع الإسكانية كافة

استكمالا للجهود التي بذلها مجلس الأمة في عام 2013 بالتعاون مع الحكومة لوضع القضية الإسكانية على سكة الحل، بعد أن تصدرت أولويات المواطنين وفقا للاستطلاع الذي أجراه المجلس في ذلك الحين والذي أتبعه عقد المؤتمر الإسكاني الأول برعاية وحضور رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم.

واصل أعضاء مجلس الأمة في دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر متابعة تنفيذ البرامج والخطط الإسكانية والتعهدات التي قطعتها الحكومة بتوزيع 12 ألف وحدة سكنية على المواطنين في كل عام.

واستخدم النواب كل ما هو متاح لديهم من أدوات، إذ شهد دور الانعقاد الثاني تقديم طلبين لمناقشة القضية الإسكانية، بالإضافة إلى إعادة تشكيل لجنة مختصة بمتابعة الملف الإسكاني.

وناقش المجلس في جلسة 27 ديسمبر 2017 طلبي مناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة تجاه القضية الإسكانية وخطتها في السنوات المقبلة، والوقوف على مشاريع البنية التحتية لكافة المشاريع الاسكانية، واستكمل المناقشة في جلستي 6 و7 فبراير 2018 وتحدث باقي الأعضاء المسجلين ولم يتخذ المجلس أي قرار.

وعلى الصعيد الرقابي، وجه النواب في دور الانعقاد الثاني 39 سؤالا خاصا بالقضية الإسكانية كما تقدموا بـ14 اقتراحًا قدمها النواب بشأن الرعاية السكنية من أبرزها تخصيص أراض صالحة للبناء للشركات العقاريّة المتخصصة والمدرجة في البورصة لإقامة عمارات سكنية على نفقتها لحل مشاكل المواطنين فيما يتعلق بالرعاية السكنية، ومنح المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي والمرأة الكويتية المطلقة والأرملة قرضًا إسكانيًا بلا فوائد، وإيجار العقارات.

قاعة عبدالله السالم

وتركزت الأسئلة البرلمانية عن قضايا عدة في قطاع الإسكان منها خطة المؤسسة العامة للرعاية السكنية والجهات التابعة لها عن الخمس سنوات السابقة ونسبة الإنجاز في الخطة وكذلك خطتها والجهات التابعة لها عن الثلاث السنوات المقبلة متضمنة مؤشرات قياس الأداء والأهداف الرقمية للخطة والمعوقات التي تواجهها والجهات التابعة لها لتنفيذ الخطة عن الثلاث السنوات المقبلة.

وتناولت الأسئلة عدد المكاتب الاستشارية الهندسية المحلية أو الأجنبية العاملة حالياً مع المؤسسة العامة للرعاية والمشاريع أو العقود الخاصة بها وهل هناك شروط جزائية أو إجراءات عقابية بالإضافة إلى سحب المشروع المتأخر والتوصيات التي جاءت بجلسة استجواب وزير الدولة لشؤون الإسكان ونفذت وأسماء الشركات الأجنبية المنفذة لمشاريع المؤسسة.

وشملت الأسئلة استفسارا بشأن ترسية مناقصة المرحلة الثانية من مشروع المطلاع السكني على الشركة صاحبة العطاء الثاني واستبعاد المناقص صاحب العطاء الأول وأسباب ذلك والسند القانوني لهذا الإجراء

وشملت أيضا الإجراءات التي اتخذت بخصوص مشروع غرب هدية السكني وهل تنازلت وزارة النفط عنه للمؤسسة العامة للرعاية السكنية، واستفسارات عن قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بوقف صرف بدل الإيجار عن عدد من المواطنين المستفيدين من هذا البدل والذين لم ترتبط بياناتهم بمخالفة قانون الرعاية السكنية أو لم يستجد لديهم أي تغيير في الحالة الاجتماعية وذلك بحجة عدم تحديث البيانات الشخصية الخاصة بهم.

وسأل النواب عن عدد المواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة ممن لديهم طلبات إسكانية وضمن قوائم الانتظار للحصول على الرعاية السكنية والأسر الكويتية التي تقدمت بطلب للحصول على الرعاية السكنية ولديها أبناء من ذوي الإعاقة وهل خصصت مشاريع إسكانية لذوي الاحتياجات الخاصة في المناطق الفضاء التابعة للمؤسسة والقريبة من المناطق السكنية الحالية.

وتقدم النواب بـ14 اقتراحا بقانون في شأن القضية الإسكانية حيث طالبوا بتعديل الفقرة الأولى من المادة 28 مكرراً من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية / قرض اسكاني بلا فوائد للمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي والمرأة الكويتية المطلقة والارملة.

وتعديل الفقرة الأولى من المادة 19 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية / تعديل بدل الإيجار الذي تدفعه المؤسسة العامة للرعاية السكنية شهرياً لطالب الرعاية السكنية حتى حصوله عليها الى 225 ديناراً بعد مضي 5 سنوات من تاريخ تقديم الطلب.

كما طالبوا بتعديل بعض أحكام القانون رقم (25) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ليشمل تمويل الوزارات والمؤسسات العامة القائمة على تنفيذ مشروعات الرعاية السكنية بدولة الكويت وكل ما يرتبط من بنية أساسية وخدمات رئيسة ومرافق عامة.

وطلب النواب تعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية وتقديم قروض بلا فائدة من بنك الائتمان إلى كل امرأة كويتية مطلقة بعد انقضاء مدة ستة أشهر على وقوع الطلاق البائن.

واقترح النواب تعديل البند 4 من المادة 4 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية لتخصيص قطع من الأراضي الصالحة للبناء للشركات العقارية المتخصصة والمدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية لإقامة عمارات سكنية على نفقتها لحل مشاكل المواطنين فيما يتعلق بالرعاية السكنية.

واقترح النواب أيضا تعديل الفقرة الأولى من المادة (19) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية بأن يستحق رب الأسرة اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء شهر من تاريخ تقديمه طلب الحصول على الرعاية السكنية ايجاراً مقداره ثلاثمائة دينار.

أكد احترامه للقضاء لكن هناك اختلاف بين الشق القانوني والشق السياسي

ماجد المطيري يعلن عن رفضه إسقاط عضوية الطبطبائي والحربش

ربيع سكر

أعلن النائب ماجد المطيري عن رفضه اسقاط عضوية النائبين جمعان الحربش ووليد الطبطبائي وقال المطيري : لن نحيد عن هذا الموقف.

وتابع المطيري: لا يخفى على أحد تداعيات قضية دخول مجلس الأمة والظروف التي صاحبتها فنحن نحترم القضاء وليس لدينا أدنى شك بنزاهته ولكن هناك اختلاف بين الشق القانوني والشق السياسي.

وقال المطيري : سنبذل أقصى ما في جهدنا من أجل الإبقاء على عضوية النائبين الحربش والطبطبائي وسنؤازر أي مسعى يحقق هذه الغاية.

تتبع مجلس الوزراء ومهمتها تقييم أداء المؤسسات الصحية الحكومية والخاصة

عسكر يقترح إنشاء هيئة مستقلة للجودة الطبية

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحاً برغبة بإنشاء هيئة مستقلة للجودة الطبية تابعة لمجلس الوزراء.

وقال عسكر في مقترحه:سبقتنا الدول المتقدمة حين وضعت منظومة متكاملة مستقلة للاعتماد والاعتراف بجودة المؤسسات الصحية والتي تعنى بتقييم اداء المؤسسات الصحية والخدمات الصحية والتي من اهدافها ان يطمئن المريض من جودة الخدمات التي تقدم له وان يسترشد واضعو السياسات والأطباء ومقدمو خدمات الرعاية الصحية للتقارير الفنية المحايدة والموضوعية التي تقدمها تلك الهيئات المستقلة للتعرف على السلبيات ومواطن الخل بعيدا عن العواطف والانطباعات الشخصية لكي تتم مراقبة وتطوير اداء الرعاية الصحية على الوجه الأكمل لأن المباني الفخمة الجديدة والأجهزة الحديثة لا تكفي كدلالات على تمييز الخدمات الصحية.

وفي ظل كثرة الأخطاء الطبية وعدم التزام بعض المنشآت الصحية العامة والخاصة بمعايير السلامة والجودة الطبية وحتى تتحقق الموضوعية والاستقلالية والحيادية اللازمة لإصدار تقييم جدير بالاحترام والاهتمام والمصداقية لابد ان تكون هناك هيئة للجودة الطبية تكون مستقلة بعيدة عن اي تضارب للمصالح او اي شبهة للانحياز او الانقياد للضغوط التي قد تخضع لها ان لم تكن هيئة مستقلة وكاملة الاستقلالية، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: إنشاء هيئة مستقلة للجودة الطبية تكون مهمتها تقييم أداء المؤسسات الصحية الحكومية والخاصة في البلاد وتكون تابعة لمجلس الوزراء لضمان الحيادية والاستقلالية.

عسكر العنزي